# مجلة إشكالات في اللغة والأدب

دورية مُحكّمة سداسية - تصدر عن قسم الآداب واللغات بالمركز الجامعي لتامنغست (الجزائر) تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية باللغات العربية والأجنبية

ISSN : 2335-1586

## من مواضيع العدد

- الأخطاء الصّوتية في كتابات تلاميذ نهاية المرحلة الابتدائية
أ.د/ سيدي محمد بوعياد دباغ
- الازدواجية اللغوية في الواقع اللغوي الجزائري وفعالية التخطيط اللغوي في مواجهتها
د. أحمد بناني
- جدلية الزمان والمكان في قصائد (أولئك أصحابي) لحميد سعيد
د. عصام شرتح
- التجربة الإبداعية النسائية في الجزائر
د. يمينة (عجناك) بشي
- جمالية التشكيل الفني في الشعر الشعبي الجزائري
نسيبة مساعدية
- التداولية: نشأة المفاهيم والتصورات
مريم مزايتي
- L'influence de l'ethos préalable sur l'ethos discursif dans le discours politique médiatique
Ali ALSAFAR

ربيع أول 1437
العدد الثامن
ديسمبر 2015

# النقد المعجمي وأثره في تحقيق كتاب العين المطبوع (القسم الأول)
# نقد معجميّ في تحقيقِ ضبطِ ألفاظِ العينِ

**الدكتور/ علي خلف حسين العبيدي**
**جامعة ديالى .كلية التربية الأساسية / العراق**

**مُلخّص البحث**

**[حاولنا في هذه الدراسة بيان الحاجة إلى إعادة استقراء تحقيق كتاب العين، وبخاصة ما تعلق بضبط الأبنية التي أولاها المحققان إبراهيم السامرائيّ ومهدي المخزوميّ عناية، على الرغم من الإقرار بالفضل لهما لما بذلاه من جهد في سبيل إخراج هذا العمل الكبير.**

**ولقد رأينا أن ذلك الاستقراء يمكن أن يتمم ما توصل إليه المحققان، وأن يسد بعض الثغرات التي بدت لنا في عملهما، لعلمنا أن قيمة كتاب العين تستحق منا الوصول إلى تحقيق متكامل يشفي الغليل. لهذا أقدم في هذه الدراسة جملة من النقودات والملاحظات التي تخدم هذه الغاية، وتدفع آخرين إلى غيرها وصولا إلى الهدف المنشود.]**

## المقدمة

يُعدّ ظهور كتاب العين بتحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائيّ ومهدي المخزوميّ على تفاوت ظهور أجزائه فتحا في عالم الدراسات اللغوية بعامة، والدراسات المعجمية بخاصة؛كونه فتح الباب واسعةً أمام الدراسات المتنوعة التي تناولته من جوانبه المختلفة، وكذلك لما ظهر فيه من جهد كبير على مستوى الدراسة اللغوية الحديثة التي ظلت تنهل منه ومن فكر صاحبه حتى يوم الناس هذا.

وقد نظرت فيه برجوعي إليه في أطروحتي للدكتوراه، فوجدت أن كثيرا من مواضع النقد التي أثبتها المحققان جديرة بالعناية، والبحث، لما قومته تلك النقودات من الخطل الذي أصاب العين فضلا عن طول الزمان وتقادم العهد عليه، وما شاب

قصة ظهوره من مواقف بين رافض نسبته إلى الخليل ومؤِّد تلك النسبة التي أرى أنها شغلت الدارسين قديما وحديثا وصدتهم عن التنقير في أمور أهم منها حواها متن المعجم، ولعل ما سأعرضه هاهنا هو من قبيل النقد الذي يسهم بصورة، أو بأخرى في تحقيق كتاب العين، وإن كان تحقيق السامرائي والمخزومي هو أجود تحقيق بإجماع الدارسين، إلا أني رأيت أن النظر في نقد متنه، وتتبع بعض ما حصل فيه من خطل يضيف شيئا إلى التحقيق بما يضفي عليه إيضاحا، أو بيانا، أو توجيها لرأي، أو لنسبة شاهد، أو لغفل كلمة، أو للسهو عن ذكر مادة، أو لذكر مادة لغوية في غير موضعها، ونسبتها إلى غير أصلها، وما شاكل هذه الأمور من شيء من المفيد الوقوف عنده، فوسمت هذا البحث بـ( النقد المعجميّ وأثره في تحقيق العين).

**تحقيق ضبط ألفاظ العين المطبوع**

إنَّ ضبط اللفظة في المعجم العربي أهم الأمور التي ينبغي العناية بها، وتتبع مواضع الصواب في حالة الإخلال بها، وقد سبق في غير بحث أن عرفنا بالضبط وسبله وأهميته، وسنعالج ذا الموضع بلا إعادة لما ذكرناه في شأن ذلك[1].

وقد اقتضت طبيعة المادة تقسيم البحث ومعالجة موضوعاته بحسب ما وردت من مواضع نقد في حواشي تحقيق معجم العين وعلى النحو الآتي :

**أولا**: نقد محققا كتاب العين ما جاء في قول الخليل: ((الحَزيزُ: مَوضِعٌ من الأرض كَثُرتْ حِجارتُه وغَلُظَتْ كأنَّها سكاكينُ، ويجمعُ على حُزّان وثلاثة أحِزَّة ))[2]، إذ قالا: في المحكم: والجمع: أَحِزَّة وحِزَّان بضم الحاء وكسرها مع تشديد الزاي.

وقد قصدا بذلك أن يحققا ضبط هذه اللفظة في متن العين فاستعانا بمعجم المحكم لابن سيده، وبالتتبع والنظر في المعجمات العربية القديمة وكتب اللغة نلفي أن ابن شميل(هـ) قال: ((الحَزِيز مَا غلظ وصلب من جَلَد الأَرْض، مَعَ إشراف قَلِيل قَالَ: وَإِذا جَلَست فِي بطن المِرْبَد فَمَا أشرف من أَعْلَاهُ حَزِيز، وَهِي الحُزَّان، قَالَ: وَلَيْسَ فِي القِفَاف وَلَا فِي الْجبَال حُزّان، إِنَّمَا هِيَ فِي جَلَد الأَرْض. وَلَا يكون الحَزِيز إلاّ فِي أَرض كَثِيرَة الْحَصْبَاء))[3]، وفي الصحاح أن ((الحَزيزُ: المكان الغليظ المنقاد، والجمع حُزَّان،

مثل ظليم وظلمان، وأَحِزَّة. قال لبيد[4]: بأحزة الثلبوت يربأ فوقها قفر المراقب خوفها آرامها))[5]

وفي المحكم (( الحَزِيزُ من الأَرْض: مَوضعٌ كَثُرَتْ حجارتُه وغَلُظَتْ كَأَنَّهَا السكاكين. وَقيل: هُوَ الْمَكَان الغَليظُ يَنْقادُ. وَقَالَ ابْن دُرَيْد: الحَزِيزُ: غلظ من الأَرْض. فَلم يزدْ على ذَلِك، وَالْجمع أحِزَّةٌ وحِزَّانٌ وحُزّان، عَن سِيبَوَيْهٍ[6]، وَقد قَالُوا حُزُزٌ فاحْتَمَلُوا التَّضْعيفَ. قَالَ كثير عزة[7]:

وكَمْ قَدْ جاوَزَتْ نِقْضِي اليْكُم ... من الحُزُزِ الاماعزِ والبِرَاق))[8]

وفي المخصص عن الأصمعي ( 216 هـ) أن الحزيز جمعه أَحِزَّة وحِزان[9]، وقد فسّر ابن الأثير (606 هـ) الحزيز بأنه (( المنهبط مِنَ الْأَرْضِ. وَقِيلَ هُوَ الغَلِيظ مِنْهَا. ويُجْمَع عَلَى حُزّان))[10]، وفي اللسان فالحزيز يعني (( المنْهبط مِنَ الأَرض، وَقِيلَ: هُوَ الْغَلِيظُ مِنْهَا، ويجمع على حِزَّان ،حُزَّان))[11]، أما القاموس المحيط فقد أورد الصور الضبطية السالفة مع ذكر صيغة جمعية أخرى مضبوطة بضمتين فقال: ((الحَزيزُ: المكانُ الغليظُ المنْقَادُ ج: حُزَّانٌ، بالضم والكسر، وأحِزَّةٌ وحُزُزٌ))[12]، أما صاحب التاج فقد ذهب إلى أن الحزيز (( هُوَ المنْهبط من الأَرْض. ج: حُزَّان بالضمّ والكَسر))[13].

ومما تقدم نخلص إلى أنّه:

1. نقد الضبط الذي أورده المحققان من المحكم قد احكم ضبط بنية هذه اللفظة، وأكد ما تحتمله من صور ضبطية، ولولا هذا النقد لما استبانت لدينا تلك الصور على النحو الذي أتمه تعليق المحققين .
2. من المعجمات القديمة ما قد اكتفى بذكر صورتين ضبطيتين، وصيغتي جمع، وأغفلت الصيغة الأخرى التي نصت عليها وعلى ضبطها، وهي (حُزُز )، ويبدو أن إشكالية الضبط تعلقت بكلمة (حِزان ) التي تعاورت عليها الضمة والكسرة، ومنهم من اكتفى بضبطها بالضم لا غير، وكل ذلك من غير تفسير لهذا التغاير الضبطي، والعلة التي أدت إليه.

3. لم يرد عند سيبويه إلا (حِزان) التي هي كَظِلْمان، ولم يذكر أَحِزَّة كما أشار بعض أصحاب المعجمات، ولم يرد ضبط هذه اللفظة إلا بكسر الحاء في العين، أما الأزهري فلم يورده إلا بالضم كما مرّ.
4. يمكن القول: إن هذه اللفظة لم يتحقق فيها رجحان ضبط على آخر، فهي مقبولة بالكسر وبالضم، وإن كانت بعض المعجمات لم تذكر إلا صورة ضبطية واحدة، ومن غير تعليل، وبالنتيجة فإن ما أثبته المحققان أسهم في تحقيق ضبط هذه اللفظة مما أمكن معه استبانة ما أشكل ضبطه في متن العين بعد هذا الجهد النقدي الذي أوضح ما ألبس مكملا بذلك تحقيق المتن على نحو من الجودة والإتقان، ما كان ليتم لولا هذا الملحظ النقدي التحقيقي.

**ثانيا:** وقد أوردا قول الخليل (( الحَدْرة: جزم ))، وعلقا عليه بالقول: (( كذا في الأصول المخطوطة، ويراد به اسكان الدال في الحَدْرة، وقد صُحّفت في التهذيب[14]، واللسان[15] فصار جرم ولا معنى له ))[16].

جاء في التهذيب (( الحَدْرَةُ: جِرْمُ قَرْحَةٍ تَخْرُجُ بِبَاطِنِ جَفْنِ العَيْنِ، وقَدْ حَدَرَت عَيْنُه حَدْراً ))[17]، كذلك ورد أن (( الحَدْرة: قرحة تخرج بباطن جَفْن العين ))[18]، وقد ورد في اللسان أن الأزهري قال: (( الحَدْرَةُ الْعَيْنُ الْوَاسِعَةُ الْجَاحِظَةُ، والحَدْرَةُ: جِرْمُ قَرْحَةٍ تَخْرُجُ بِجَفْنِ الْعَيْنِ؛ وَقِيلَ: بِبَاطِنِ جَفْنِ الْعَيْنِ فَتَرِمُ وتَغْلُظُ ))[19]، وفي تاج العروس (( الحَدْرَةُ، بِالْفَتْح: جِرْمُ قَرْحَة تَخْرُجُ بجَفْنِ العَيْنِ، وَقيل: ببَياضِ الجَفْنِ فتَرِمُ وتَغْلُظُ، وَالَّذِي فِي التَّهْذِيب: بباطنِ الجَفْنِ. وَلَيْسَ فِيهِ: (ببَياض)، فأَنا أَخْشَى أَن يكونَ هذا تَحْرِيفاً من الكاتبِ. وَقد حَدَرَتْ عَيْنُه حَدْراً))[20].

ومما تقدم يظهر لي :

1. إن نص الأزهري غير مصحف لأنه لم يقرأ جيدا من المحققين، فهو نص على أن الحَدْرة: جِرم قرحةٍ بالإضافة، أي هو نتوء صغير يخرج في باطن

العين، وقد نقلته كما هو باقي المعجمات، ولم يقل أحد من أصحابها بتصحيفه، ولا علاقة له باختلال الضبط الذي سببه تعليق المحققين على نص العين واثباتهما الكلمة المصحفة التي هي (جزم) وليست هي المقصودة.

2. إنّ لفظة (الحَدْرة ) ليست مما اختلف ضبطه في المعجمات حتى تحتاج إلى التنصيص على حركة الدال منها أنها بجزمها أي: إسكانها كما ذهب المحققان، إنما هي كلمة ( حِرم ) للدلالة على نتوء صغير يخرج على شكل قرحة في باطن جفن العين، فأين الجزم الذي لا وجه له هنا في سياق هذا الكلام من الحِرم الذي هو المقصود ؟

3. وبعد هذا لا يبقى أدنى شك بأن ما أثبته المحققان هو المصحف الذي أحدث تصحيفا في نص العين، وإخلالا في ضبط هذا البناء، ومن هنا يلزم أن نثبت في نص العين أن الصواب (حِرم) لا ما أثبته المحققان (جزم).

**ثالثا:** علق محققا العين على قول الخليل: (( وارتحل البعير رِحلة :أي سار فمضى )) بقولهما: جاء في القاموس المحيط: بعير ذو رحلة بالكسر والضم أي: قوي[21] .

أقول: جاء في كتاب الفصيح أنه (( يقال: بعير ذو رُحْلة بالضم: إذا كان قويا على السفر، والرِّحلة بالكسر: الارتحال ))[22]، وفي التهذيب: بَعِيرٌ ذُو رُحلَةٍ: إِذا كَانَ قويًّا على أَن يُرْحلَ[23]، وفي موضع ثان عن شَمِر بن حمدويه (هـ) أنه قال: بعيرٌ ذُو رُحْلَةٍ وَذُو رِحلة وبعير مِرْحَلٌ ورَحِيلٌ إِذا كَانَ قويّاً[24]، وفي مقاييس اللغة (( رَحَلَ الرَّاءُ وَالْحَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُضِيٍّ فِي سَفَرٍ. يُقَالُ: رَحَلَ يَرْحَلُ رِحْلَةً. وَجَمَلٌ رَحِيلٌ: ذُو رِحْلَةٍ، إِذَا كَانَ قَوِيًّا عَلَى الرِّحْلَةِ))[25]، وفي المحكم (( بعير ذُو رُحْلةٍ: أَي قُوَّة على السّير. وجمل رحيلٌ وناقة رحِيلَةٌ، كَذَلِك. وارتَحَلَ الْبَعِير رِحْلةً، سَار فَمضى))[26]، وقد ورد أنّ (( الرِّحلة بِالْكَسْرِ الارتحال وجمل ذُو رحْلَة بِالضَّمِّ للقوى على السّفر))[27]، وفي اللسان نقلا عن الأزهري ( 377 هـ) أنه يقال: ((

بَعِيرٌ ذُو رُحْلة ورِحْلة أَي قوَّة عَلَى السَّيْرِ. الأَزهري: وَبَعِيرٌ مِرْحَل ورَحِيل إِذا كَانَ قَوِيّاً. وَفِي نَوَادِرِ الأَعراب: نَاقَةٌ رَحِيلَة ورَحِيلٌ ومُرْحِلَة ومُسْتَرْحِلَة أَي نَجيبة. وَبَعِيرٌ مُرْحِل إِذا كَانَ سَمِيناً وإِن لَمْ يَكُنْ نَجِيباً. وَبَعِيرٌ ذُو رُحلَة ورِحْلَة إِذا كَانَ قَوِيّاً عَلَى أَن يَرْحَل. وارْتَحَلَ البعيرُ رِحْلةً: سَارَ فَمَضَى ))[28]، وفي القاموس ((بعيرٌ ذو رُحْلَةٍ، بالكسر والضم: قوِيٌّ..... بعيرٌ ذو رِحْلَةٍ، وجَمَلٌ رَحيلٌ: قويٌّ على السيرِ))[29]،وفي تاج العروس (( وبَعِيرٌ ذُو رِحْلَةٍ، بالكسرِ، والضَّمِّ: أَي قَوِيٌّ على السَّيْرِ، قالَهُ الْفَرَّاءُ أَيْضا، كَمَا فِي العُبابِ[30]، وَالَّذِي فِي التَّهْذِيبِ: بَعِيرٌ مُرْحِلٌ ورَحِيلٌ، إِذا كَانَ قَوِياً، هَكَذَا ضَبَطَهُ: كمُحْسِنٍ، فتَأَمَّلْ ))[31]

وقد بدا لي مما عرضت له ما أوجزه بالاتي:

1. فرّق ثعلب بين قولِهم: بعير ذو رُحلة بالضم، وذو رِحلة بالكسر، فإذا كان للدلالة على معنى القوة يكون بالضم، وإذا كان بمعنى السير والارتحال فبالكسر، ولم ينتبه كثر من أهل المعجمات لهذه الملحوظة المهمة للغاية، والتي في هداها يكون الضبط المناسب لهذه اللفظة التي أشكل المحققان بإيرادهما نص القاموس على المتفحص فهمها، فهي ليست كما ذهبا إليه بدليل هذا النص المتقدم في كتاب من أهم كتب التنقية اللغوية.
2. إن القول بضبطها بالضم والكسر وهم لا ينبغي الانسياق وراءه، ولا الاعتماد عليه في تصحيح نص العين الذي اثبت انه يريد معنى الارتحال لذلك ضبطت فيه الكلمة بالكسر، ولو أراد القوة لنص عليها وضبطها بالضم.
3. اضطراب عبارات المعجميين القدامى في النص على الضبط المناسب لهذه اللفظة، وكما يبدو أنهم اعتمدوا على تلفيق العبارات مما يفقدها الوضوح في النص على الضبط كما في هذا الموضع، فمنهم من يورد اللفظة مضبوطة بوجهين ومن ثم يشرع ببيان المعاني المتشظية منها، من غير أن يربط كل معنى بالضبط المناسب له، فابن فارس مثلا يشير إلى أن الراء

والحاء واللام أصل يدل على السير والمضي، ومن بعد يقول: وجمل ذو رِحلة قوي على السفر، ولو عالجنا الموضوع من جانبه الصوتي فالمناسب مع القوة الضمة، ومع المسير الكسرة، لان الضم أقوى من الكسر، إلا أن العبارة ملبسة فمن جانب يقول: مضي وسير، ومن آخر يقول قوة.

4. إن الضبط الذي ساقه المحققان لتجلية ضبط هذه اللفظة اعتمادا على القاموس المحيط زاد النص الأصلي أشكالا ولم يخدمه في شيء، بل هو زيادة لم يكن بمتن العين حاجة إليها.
5. إن النص الذي يجلو ما اعتقد المحققان غموضه في العين هو نص المحكم لوضوح عبارته، ودقة تعبيره عن الضبط المفترض لهذه اللفظة إذ قال: ((بعير ذُو رُحْلةٍ: أَي قُوَّة على السّير. وجمل رحيلٌ وناقة رحِيلَةٌ، كَذَلِك. وارتَحَلَ الْبَعِير رِحْلةً، سَار فمضى )) وهو نص واضح بيّن يُهتدى به لإيضاح ما عُدّ مظنة للخطأ أو الغموض في الضبط.
6. نص أكثر من مصدر على أن البعير ذا الرُّحلة هو القوي، وذا الرِّحلة دلالة على المسير، بل نص كتاب مشارق الأنوار على أن الرُّحلة بالضم هو الصواب لا غيره، وهذا يحقق ما ذهبت إليه في كون ما ألحقه المحققان من زيادة في الضبط قد أوضحت المتن كان مجانبا للصواب، ولو اقتصرا على ما في المتن لكان العمل أتم، وما من مسوغ لزيادة القاموس.
7. إن الاختلاف في ضبط بنية هذه اللفظة، وما تولد عنه من نتائج يرفد تحقيق متن العين على النحو الذي يتحقق به الضبط الصحيح الذي كاد المحققان يوهمانا بغيره.

**رابعا:** ذكر محققا العين في تعليقهما على قول الخليل:(( القفدانة: غلاف المِكْحُلة من مشاوِب أو أديم ) إذ قالا: (( بضم الميم مع فتح الواو، وبفتح الميم مع كسر الواو لغتان، وهو غلاف القارورة المشوب بحمرة وصفرة وخضرة انظر: اللسان والتاج شوب ))[32].

وقد ورد في معجمات العربية أنّ أبا حاتما السجستانيَّ قال: (( سألتُ الأصمعيّ عَن المشَاوب، وَهِي الغُلُف، فَقَالَ: يُقَال لغلاف القارورة: مُشَاوب، على (مُفَاعِل)، لِأَنَّهُ مَشُوب بحُمْرة وصفرة وخضرة، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: يجوز أَن يجمع المشَاوِب على (مَشَاوِب) ))[33]، وفي اللسان (( المشاوَبُ، بِضَمِّ الْمِيمِ وفتحِ الواوِ: غِلافُ الْقَارُورَةِ لأَنَّ فِيهِ أَلواناً مُخْتَلِفَةً))[34]، وفي تاج العروس (( والقَفَدَانَةُ، مُحَرَّكَةً: غِلافُ المِكْحُلَةِ يُتَّخَذُ مِن مَشَاوِبَ أَي يُتّخَذ مُخَطَّطاً بحُمْرَةٍ وخُضْرة وصُفْرة، وربّما اتُّخِذ من أَدِيمٍ ))[35].

ومما تقدم أخلص إلى الآتي:

1. إن أبا حاتم السجستاني سأل الأصمعي على ضبط هذه البنية، وهذا سماع، ومن سمع حجة على من لم يسمع، فنص الأصمعي بضبطها بضم الميم وفتح الواو موردا مع ذلك لتأكيد الضبط الوزن الصرفي الذي بنيت عليه هذه اللفظة فهي على وزان ( مُفاعِل)، وبعد هذا لا يبقى ادنى شك بأن هذا هو الضبط الراجح.
2. اجتهد أبو حاتم فأجاز أن نجمع (مُشاوِب) على ( مَشاوِب) بيد أن اجتهاده هذا لا يرجح ما ذهب إليه، ولا المحققان، وأجد أنّ الضبط الراجح هو ضم الميم، وكسر الواو، في حين أن الفتح والكسر،وكل ما ورد عنهما في المدونات اللغوية هو أخذ برأي أبي حاتم الاجتهادي، والراجح جواب الأصمعي له؛ لأنه عززه بالضبط بالمثال .
3. من خلال الاستقراء تمخضت لنا ثلاثة صور ضبطية هي :

أ.مُشاوِب. ب. مَشاوِب. ج مُشاوَب.كما في نص اللسان .

4. عدّ المحققان ما نقلاه عن اللسان والتاج لغتين في ضبط هذه اللفظة، وفي الحقيقة لم يصرح كلا المصدرين بكونهما لغتين في هذه اللفظة، وإنما أوردا الأصل، وما أجازه أبو حاتم السجستاني في هذا الشأن ولم ينص أي مصدر على أن الضبطين اللذين تعاورا هذه اللفظة هما لغتان أبدا.

**خامسا**: علق محققا العين على قول الخليل: الكُنْثة: نوردجة تتخذ من آس وأغصان خلاف .... بالقول: ضُبطت النون في (ص) بالضم، وما أثبتناه فمن التهذيب، والمحكم، واللسان، والتاج[36].

جاء في معجمات العربية (( قَالَ اللَّيْث: الكُنْثَة: نَوْرَدَجةٌ تُتخذ مِن آسٍ وأغصانِ خلافٍ، تُبسط وتُنضد عَلَيْهَا الرياحين ثمَّ تطوى،قَالَ: وَإِعْرَابه: كُنْثَجَةٌ، وبالنبطية: كُنْثَا))[37]، وفي المخصص (( بالنَّبَطِيَّة نُوَرْدَجةٌ تُتَّخذ من آسٍ وأغصانِ خِلافٍ تُبْسَط ويُنَضَّدُ عَلَيْهَا الرَّياحينُ))[38]، كما ورد أن (( الكُنْثَةُ، بالضمِّ: نَوْرَدَجَةٌ تُتَّخَذُ من آسٍ وأغْصانِ خِلافٍ، يُنَضَّدُ عليها الرَّياحينُ ثُم تُطْوَى))[39]، وفي التاج (( الكُنْثَةُ، بالضمّ، أَهمله الجوهريّ، وَقَالَ اللَّيْث: هُوَ (نَوْرَدَجَةٌ) بِفَتْح الأَول وَالثَّانِي وَسُكُون الراءِ فَفتح الدَّال والحاءِ المهملات، هَكَذَا فِي أَكثر الأُصول، وَالصَّوَاب بِالْجِيم تُتَّخذ من آسٍ وأَغْصَانِ (خِلاَفٍ) تُبْسَط وتُنَضَّدُ عَلَيْهَا الرَّياحِينُ، ثمَّ تُطْوَى))[40]، وورد أيضا (( الكُنْثَةُ، بالضَّمِّ والثَّاء مثلَّثةً: أَهْمَلَهُ الجوْهرِيُّ، وقالَ أَبو حنيفَةَ: هُوَ شيءٌ يُتَّخَذُ من آسٍ وأَغْصانِ خِلافٍ تُبْسَطُ ويُنَضَّدُ عَلَيْهَا الرَّياحينُ ثمَّ تُطْوَى، وإِعْرابُه كُنْثَجة، و (أَصْلُه بالنَّبَطيَّة كُثْنَا، بالضمِّ مَقْصوراً،أَو هِيَ نَوْرَدَجَةٌ من القَصَبِ ومِن الأَغْصانِ الرَّطْبةِ الوَريقةِ تُجْمَعُ و تُحْزَمُ ويُجْعَلُ فِي جَوْفِها النَّوْرُ أَو الحِنَّاءُ))[41].

وقد بدا لي من خلال النصوص المتقدمة ما يأتي:

1. إن إيضاح المحققين يتعلق بضبط لفظة (نَوْرَدَجَة)، وإن تبادر إلى ذهن القارئ أن الأمر متعلق بضبط بنية (الكُثنة).
2. اختلفت المعجمات ومنها المخصص في النص على ضبط اللفظة الدخيلة، وقد ضبطها ابن سيدة بضم النون وفتح الواو وسكون الراء وفتح الجيم، في حين فتحت باقي المعجمات النون فيها، وماء جاء في المخصص نقلا عن الخليل يؤيد ما ورد في نسخة (ص) من المخطوط، وأنا أميل إلى ضبط نونها بالضم، كون كثيرا من الألفاظ الدخيلة جيء بها

منطوقة بضم حرفها الأول، مع أني لا اعدم صحة ضبط نونها بالفتح، وهو يميل إلى الرجاحة أحيانا.

أصّلت المعجمات لهذه اللفظة ونسبتها إلى النبطية، وقد جاء إحدى تعليقات محقق كتاب الإنباء في تاريخ الخلفاء لابن العمرانيّ (850 هـ) قوله: ((النَوَرْدَجَة: الضميمة وما لف من كل شيء، وهو معرب، نورده بالفارسية وهو الطبق الّذي يوضع عليه الأزهار. وجاءت في تاريخ بغداد 3/ 345 باسم «كباسة» في قول المعتصم: قد وجهت الى مدينة السلام فجاءوني بكباستين. وفي شرح قصيدة ابن عبدون: (حقائب، أوعية الرطب). وفي تاريخ الطبري" حقائب فيها الألطاف"و" سلتين" . وفي كتاب بغداد لابن طيفور: " حقائب فيها الألطاف"))[42]

إنّ هذا التعليق يهدي إلى القول: بأن أصل هذه اللفظة من الفارسية، وليست نبطية، وأن أصلها الفارسي " نورده " وأن معربها " الكباسة "، وقد ورد أنّ "الكباسة" هي العذق التام بشماريخه، وجمعها كبائس[43].

**سادسا**: علق محققا العين على قول الخليل: (( السُّكْرُكَة: شراب من الذرة، شراب الحبشة )) بالقول: (( ضُبطت في اللسان " س ك ر" على صورتين، الأولى: سُكْرُكة بضم فسكون فضم، وهو ما قيد شمر بخطه، وما جاء في التهذيب عن العين وهو ما اخترناه، والثانية: سُكُرّكة بضم فضم فسكون ))[44].

وقد ورد في المدونات اللغوية العربية القديمة أنّ (( السُكْرُجة, والسكرقة, حكاها بالجيم والقاف, وهي أعجمية عربت أيضا. وذكر الشرقي بن القطامي الكلبي أنها بالعربي الفيخة. وقد كان يعرفها ملوك اليمن, أهل القرى والمدر))[45]، وورد أنّ ((الْفَيْخَةُ: السُّكُرُّجَةُ ))[46]، وفي ديوان الأدب: النُّقْدَةُ: السُّكُرَّجَة[47]، وقد نقل الأزهري في التهذيب أنّ الليث قال في مادة ( ف ي ح ) إنّ (( الْفَيْخَةُ: السُّكُرُّجَةُ. . لأَنَّها تُفَيَّخُ _ كَمَا تُفَيِّخُ العجِينَةُ _ فَتُجْعَلُ كالسُّكُرُّجَةِ ))[48]، وفي المحيط في اللغة: الفَيْخَةُ: السُّكُرُّجَةُ، لأنَّها تُفَيَّخُ كما تُفَيَّخُ العَجِيْنَةُ[49]، وورد أن

((الْفَاءُ وَالْيَاءُ وَالْخَاءُ كَلِمَةٌ. يَقُولُونَ: أَفَاخَ يُفِيخُ بِرِيحِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ بَائِلَةٍ تُفِيخُ »[50] وَيَقُولُونَ – وَمَا أُرَاهَا صَحِيحَةً – إِنَّ الْفَيْخَةَ: السُّكُرُّجَةُ))[51]، كما ورد أنّ: الفَيْخة: السُّكُرُّجَة[52]، وورد أن التفييخ من فَيَّخَ العجينَ: أي جعله على هيئة الفيخة، وهي السُّكُرُّجَة[53]، ورددت مضبوطة في نص أخر، إذ إنّ الفَيْخة: السُّكُرُّجَة. وفَيَّخ العجينَ: جَعَلَهُ كالسُّكُرُّجة[54]، وفي القاموس: الفَيْخَةُ: السُّكُرُّجَةُ[55]، وقد ضبطها التاج بالتفصيل حين استدرك على القاموس فقال: ((على المصَنّف مِمَّا يسْتَدرك عَلَيْهِ، لَفْظَة السُّكُرُّجَة. وَهُوَ فِي حَدِيث أَنس (لَا آكُلُ فِي سُكُرُّجَةٍ). قَالَ عِيَاض فِي (المشارِق)، وَتَابعه ابْن قُرْقُول فِي (الْمطَالع): هِيَ بضمّ السِّين وَالْكَاف والرّاء مشدّدة وَفتح الْجِيم؛ كَذَا قيدنَا. وَقَالَ ابنُ مَكِّيّ: صَوَابه بِفَتْح الراءِ: قصَاعٌ يُؤْكَل فِيهَا، صغارٌ، وَلَيْسَت بعربيّة، وَهِي كُبْرَى وصُغْرَى: الكُبْرَى تَحْمِلُ سِتَّ أَوَاقٍ، والصُّغْرَى ثَلاَثَ أَواقٍ، وَقيل: أَرْبَعَ مَثَاقيلَ وَقيل: مَا بينَ ثُلُثَيْ أُوقِيّة. وَمعنى ذالك أَنّ العربَ كانَتْ تَسْتَعْمِلُهَا فِي الكَوَامِخِ وأَشباهِهَا من الجَوَارِشِ على الموائد حَوْلَ الأَطعمةِ للتَّشهِّي))[56].

ومما ورد يمكن القول :

1. وردت هذه اللفظة منطوقة بالقاف والجيم، وتعددت صور الضبط فيها.
2. من صور الضبط فيها أنها وردت بضم السين والكاف والراء مشددة، وهذا الضبط لم يورده المحققان، وقد ذكرا أنهما إلتزما بما أورده الأزهري نقلا عن الليث فأثبتاه، وهو ضم فسكون فضم، والذي ورد في التهذيب غير ما أثبتاه، إذ ضبطها صاحب التهذيب بـ( ضم السين والكاف والراء المشددة).
3. نفى ابن فارس ما ورد عند تفسيره "الفيخة" قائلا: أن الفيخة ليست هي السُّكُرُّجَة.

4. سارت اغلب معجمات العربية على ضبطها بضم السين والكاف والراء المشددة، إلا ما ذهب إليه أبو مسحل الأعرابي حين نص على ضبطها مشكولةً بضم فسكون فضم.
5. ويتحصل من صور ضبط هذه اللفظة ما يأتي:

أ. السُّكُرُّجَة .بضم السين والكاف والراء المشدد. ب. السُّكْرُجَة. بضم فسكون فضم، كما وردت في نوادري أبي مسحل، وهو الضبط الذي عزاه المحققان إلى الأزهري نقلا عن الليث في العين، وهو ما اختاراه، علما أنه لم يرد في التهذيب بهذا الضبط كما نسباه إلى التهذيب بل ورد بصورة ضم السين والكاف والراء المشددة. ج. السُّكُرَّجة.

6. لم يثبت المحققان الضبط الصحيح المقدم على غيره من أنماط الضبط، ونقلا رأيا لم يقل به صاحبه الذي نسباه إليه، وعليه ينبغي أن يعاد تحقيق هذه اللفظة لتضبط بضم السين والكاف والراء المشددة، لأن صورة الضبط بالضم والسكون والضم، لم ترد إلا عن أبي مسحل الأعرابي، ولم يروها غيره بهذا النحو من الضبط، حتى أن الخليل لم يأخذ به، كما ظن المحققان ذلك بالاعتماد على نص التهذيب الذي أوردناه مما ينفي ما قد قرراه، لأن ما ذكراه من ضبط لم يرد أصلا في التهذيب، وبهذه الملحوظة يمكن أن نعيد قراءة المسائل الضبطية وتحقيقها كي لا يأخذنا الشطط في ضبط بنى العربية ومعانيها، ولاسيما في كتاب ( معجم العين ). وقد أدى هذا التحقيق الضبطي إلى تصحيح وهم ضبطي استمر لعقود عديدة في متن العين.

**سابعا:** علق محققا العين على قول الخليل: (( رجل أُنْفُخان، وامرأة بالهاء ،ورجل منفوخ ...)) بقولهما: (( أنفخان بكسر الهمزة والفاء وضمهما ))[57].

ورد في التهذيب (( رجلٌ أُنْفُخَانٌ، وامرأةٌ أُنْفُخَانَةٌ ورجلٌ مَنْفُوخٌ، وقَوْمٌ مَنْفُوخُونَ إذا امْتلأوا سِمَناً فِي رَخَاوَةٍ))[58]، كذلك ورد أنه يقال: ((ورَجُلٌ إنْفِخَان وامْرَأةٌ

إنْفِخانَةٌ وأُنْفُخَانية ))[59]، وفي القاموس (( رجُلٌ أُنْفُخانٌ، إنْفِخانٌ وأُنْفُخانِيٌّ، وإنْفِخانِيٌّ، بضَمِّهما وكسرِهما، وهي بهاءٍ: امْتَلأَ سِمَناً))[60].

وفي هدي ما تقدم يمكن القول: إن ما أثبته محققا العين قد ساهم في بيان الضبط المحتمل في هذه اللفظة لكي لا يبلس على المتخصص والقارئ، وهو موافق لما ورد في المعجمات العربية، وقد جلا المحققان بذكر هذه الصور الضبطية جزءا مهما من تحقيق كتاب العين، لولاه لما تم التحقيق في هذا الموضع على النحو الذي تمّ به.

**سابعا**: علق محققا العين على قول الخليل: (( المِصَيدة: ما يُصاد بها، [لأنها من بنات الياء المعتلّة، وجمع المِصيَدة مَصايد بلا همز، مثل مَعايش جمع مَعيشة)) بقولهما: ((المِصْيَدَة مثل مِكْنَسَة والمِصْيَدة مثل معيشة والمِصْيَدَة مثل مركبة كله بمعنى كما في اللسان))[61].

وقد ورد أن المِصْيَدُة: ما يُصادُ به[62]، وفي المخصص (( المِصيدة والمِصْيَدة والمِصْيَدة مَا صِدْت بِهِ))[63]، كما ورد أن المِصيَدة مِفْعَلة، بكسر الميم التي يُصاد بها[64]، وفي مختار الصحاح (( الْمِصْيَدُ وَالْمِصْيَدَةُ بِالْكَسْرِ مَا يُصَادُ بِهِ ))[65]، وقد فصّل ابن منظور ضبطها فقال: (( والمِصِيدَةُ والمِصْيَدَةُ والمِصْيَدَة كُلُّهُ: الَّتِي يُصادُ بِهَا، وَهِيَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ الْمُعْتَلَّةِ، وَجَمْعُهَا مَصايِدُ، بِلَا هَمْزٍ، مِثْلُ معايِشَ جَمْعُ مَعِيشَة. المِصيَدُ والمِصْيَدة، بِالْكَسْرِ: مَا يُصادُ بِهِ. وَبِخَطِّ الأَزهري: المِصْيَدُ والمِصْيَدَة، بِالْفَتْحِ))[66]، وفي المصباح المنير ((الْمَصِيدَةُ وِزَانُ كَرِيمَةٍ وَالْمِصْيَدَةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الصَّادِ وَالْمِصْيَدُ بِحَذْفِ الْهَاءِ أَيْضًا آلَةُ الصَّيْدِ وَالْجَمْعُ مَصَايِدُ بِغَيْرِ هَمْزٍ))[67]، أما في التاج فقد وردت (( المِصْيَدُ، والمِصْيَدَةُ، بكسرهما، هكذا فِي الصّحاح، وبخطّ الأَزهريّ: بفتحهما. والمِصِيدَةُ كمَعِيشة، ووزنَهُ فِي المصباحِ بِكَرِيمةٍ، وَفِيه نَظَرٌ. مَا يُصادُ بِهِ، وَهِي من بَنَات الياءِ المُعْتَلَّةِ، وَجَمعهَا، مَصَايِدُ، بِلَا هَمْزٍ، مثل: مَعَايِشَ ))[68]، ووردت عند المحدثين فقالوا فيها (( مِصْيَدة مفرد: ج

مِصْيَدات ومَصَائِدُ ومَصايِدُ: اسم آلة من صادَ: مِصْيد؛ ما يُصاد به، آلة الصيد))[69]

وفي هدي ما تقدم يمكن أن نرصد الملحوظات الآتية فيما يتعلق بأثر ضبط بنية الألفاظ في تحقيق معجم العين إذ:

1. تمخضت عن استقراء ما جاء في معجمات العربية خمس صور ضبطية تعلق ببنية هذه اللفظة وهي:

أ. مَصِيدَة.. ب. مَصْيَدة . ج. مَصْيَد . د. مِصْيَدة. هـ . مِصْيَد.

وهذا يحيلنا إلى أن محققي العين ذكرا ثلاث صور ضبطية، ولم يشيرا إلى باقي الصور التي يحتملها هذا البناء من الضبط.

2. أورد صاحب المصباح المنير ضبط هذه البنية على وزان ( كَرِيْمَة) وقد اعترض عليه الزبيدي بانّ فيه نظرا، وقد يكون سبب الاعتراض كون البناء معتلا من بنات الواو والياء.

3. ضبط المحدثون صيغ جمع هذه اللفظة فأوردوا ما لم يرد عند القدماء، وجمعوها جمع مؤنث سالم فقالوا: مصيدات، وكسّروها فقالوا: مصايد، ومصائد، ولعل ما ذهب إليه المحدثون ينبغي أن يضاف إلى تحقيق كتاب العين فيما لو أعيدت طباعته، وحقق من جديد في ضوء المتغيرات التي جدّت بظهور أكثر من مختصر له.

**تاسعا**: علق محققا العين على قول الخليل: التَّتفُل: الثعلَبُ، بقولهما: ((لكلمة تتفل عدة صور للضبط فهي: بفتح التاء الأولى وضم الفاء، وضمهما وفتحهما وكسرهما..... انظر اللسان))[70].

ورد في معجمات العربية أنّ (( قَالَ أَبُو عبيد وَقَالَ اليزيدي يُقَال للثعلب: تَتْفُلُ وتُتْفِلِ وتِتْفِلُ، قلت: وَسمعتُ غيرَ وَاحِد من الْأَعْرَاب يَقُولُونَ: تُفَّل على فُعَّل للثعلب، وَأَنشدوني بَيت امرىء الْقَيْس[71]:

وَإِرْخاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تُفَّلِ))[72]

وفي المحكم (( التَّفُلُ، والتُّفَلُ، والتُّفْلُ، والتِّفَلُ، والتَّفَلُ: الثعلَبُ، وقيلَ: جِرْوُه، والأُنْثَى من كُلِّ ذلك بالهاءِ))[73]، وفي شمس العلوم (( التَّتْفُل: ولد الثعلب، والجمع التَّتَافِل، قال:

وإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

ويقال أيضاً: تُتْفَل، بضم التاء وفتح الفاء، وتُتْفُل، بضمهما جميعاً، وتِتْفَل، بكسر التاء وفتح الفاء))[74]، وفي اللسان (( التَّتْفُل والتُّتْفُل والتِّتْفَل والتَّتْفَل والتَّتْفِل: الثَّعْلبُ، وَقِيلَ جرْوُه، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ، والأُنثى مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِالْهَاءِ ))[75]، أما التاج فقد أحصى مجمل ما ورد في هذه اللفظة من ضبط فورد أن (( التَّتْفُلُ، كتَنْضُبٍ أَي بِفَتْح الأوّل وضَمّ الثَّالِث وقُنْفُذٍ ودِرْهَمٍ وَهَذِه عَن الفَرّاء، يُلْحَقُ بَنظائِره لأنَّه قَلِيل. وجَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ وجُنْدَبٍ وَهَذِه عَن اليَزِيدِيّ وسُكَّرٍ وَهَذِه عَن الأزهريّ، فَهِيَ لُغاتٌ سَبْعَة، وَزَاد بعضُهم بِفَتْح الأول مَعَ كسر الثَّالِث، وبضَمّ الأول مَعَ كسر الثَّالِث، فَصَارَ الجميعُ تِسْعَة: الثَّعْلَبُ أَو جَرْوُه ))[76].

وبعد النظر في المصادر اللغوية تحصل أن هذا البناء من الابنية التي تعاورتها صور ضبطية كثيرة، بلغ عددها التسعة، ويمكن أن نلحظ عليه مايأتي:

1. لم يلتمس المعجميون لتعدد الصور الضبطية لهذا البناء على الرغم من قلة استعماله، بل قل موته واندثاره تعليلا صرفيا، أو صوتيا، أو معجميا، بل ترك غفلا ولم نستطع الوصول إلى حقيقة ظاهرة التعدد المفرطة هذه.
2. إنّ الصور الضبطية بلغ عددا تسع صور، وقد وثقها صاحب التاج توثيقا جيدا، وبعبارة واضحة مفهومة كان حريا بمحققي الكتاب الرجوع إليها، وتقليل الاعتماد على اللسان؛ كون اللسان يمثل نمطا من التأليف المعجمي المعتمد على إفراغ مصادر بعينها من غير أن يكون لصاحبه رأي خاص.

3. يمكن إيضاح الصور الضبطية التي اعتورت هذا البناء على النحو الآتي :

أ.التَّتْفُل. بفتح التاء وضم الفاء. ب. التُّتْفُل.بضم التاء والفاء. ج. التِّتْفَل. بكسر التاء، وفتح الفاء. د. التَّتْفَل.بفتح التاء والفاء . هـ . التِّتْفِل. بكسر التاء والفاء. و. التُّتْفَل. بضم التاء والفاء . ز. تُفَّل . بضم التاء، وفتح الفاء المشدد. ح. التَّتْفِل. بفتح التاء وكسر الفاء.ط. التُّتْفِل . بضم التاء وكسر الفاء .

والملحوظ أن بعض المعجمات تفردت في إيراد بعض الصيغ الضبطية لهذه اللفظة على نحو ما أورده الأزهريّ، وقد أورد المحققان أربعة حالات من الضبط، ولم يمرا، ولا ذكرا الحالات الخمس الأخرى، ولم يرجحا فيه ضبطا على ضبط، مما يجعل عملهما يبقى معوزا إلى ما لم يذكراه، كذلك لم يضبطاه إلا بالنص على الحركة، وكان مما يحسب لهما لو أنهما أوردا نص التاج بدلا عن نص اللسان الذي لم يكن تتبعه بيّنا في كثير من مسائل الضبط، ولا وافيا.

**عاشرا**: علّق محققا العين على قول الخليل: ((الأَثْلَبُ: التُّرابُ، وفي لغةٍ: فُتاتُ الحِجارة)) بالقول: ((هو الأثلب، بكسر الهمزة وفتحها))[77] .

جاء في كتب اللغة (( الأَثْلَبُ والإِثْلِبُ: وهو التراب، والفتح أكثر ))[78]، وفي كتب غريب الحديث (( قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الْإِثْلِبُ: الْحِجَارَةُ، وَفِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلَعَاهِرِ الْأَثْلَبُ وَالْإِثْلِبُ))[79]، وفيه أيضا: قَالَ يَعْقُوبُ: فِيهِ لُغَتَانِ: الْإِثْلِبُ، وَالْأَثْلَبُ، أَيْ حِجَارَةٌ وَتُرَابٌ جَمِيعًا[80]، وفي ديوان الأدب: الأَثْلَبُ: فُتاتُ الحِجارةِ، والتُّرابُ، يُقالُ: بِفيهِ الأَثْلَبُ[82]، وفي التهذيب أنّ (( أَبا عُبيد قال: الأَثْلب: الْحَجر،وَقَالَ شَمِرٌ: الأَثْلبُ، بلغَة أهل الْحجاز: الْحجر؛ وبلُغة بني تَمِيم: التّراب.وَقَالَ الفرَّاء: يُقال: بفِيه الإِثْلبُ، والكلامُ الكثير: الأَثْلب، وَهُوَ التُّرَاب وَالْحِجَارَة؛ قَالَ رُؤبة[83]:

وَإِن تُنَاهبه تَجِدْه مِنْهَبا تَكْسُو حُروفَ حاجِبَيْه الأَثْلَبا))[84]

كما ورد أنّ (( الأَثْلَبُ: التُّرَابُ، " بِفيْهِ الأَثْلَبُ " و " الإِثْلِبُ "، وقيل: فُتَاتَةُ الحِجَارَةِ))[85]، وفي الصحاح ((الأَثْلَبُ والإِثْلِبُ: فتات الحجارة والتراب))[86]، وفي المحكم ((الإِثْلِبُ والأَثْلَبُ التُّرابُ والحِجارَةُ وفي لُغَةٍ فُتاتُ الحِجارَة وبفِيهِ الإِثْلِبُ والأَثْلَبُ ))[87]، وقد ورد في النهاية أنّ (( " الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الأَثْلَب" الأَثْلَب بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ وَفَتْحِهِمَا))[88]، وموافق لهذا ما ورد في اللسان إذ ((الإِثْلِبُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ وَفَتْحِهِمَا وَالْفَتْحُ أَكثر))[89]، وفي التاج (( الأَثْلَبُ، ويُكسرُ: التُّرَابُ والحِجَارَةُ أَو فُتَاتُهَا، أَي الحِجَارَة، وكَذَا فُتَاتُ التُّرَابِ، فالأَوْلَى تَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ، وَقَالَ شَمِرٌ: الأَثْلَبُ بلُغَة أَهله الحجَازِ: الحَجَرُ وبلُغَة بنِي تَميم: التُّرابُ، وبِفِيهِ الإِثْلبُ أَيِ التُّرَابُ ))[90].

ومما تقدم نخلص إلى أن:

1. ثعلبا قد روى الضبطين لكنه رجح ضبط الفتح، أي بفتح الهمزة، واللام على ضبطه بكسرهما.
2. هذا البناء يحتمل صورتين من ضبط، وقد أفاد المحققان من لسان العرب كثيرا في النص عليهما، إلا أن بعض المعجمات نصت على أنّ الأَثْلَب في لغة أهل لحجاز يعني الحجر، وبلغة بني تميم يعني التراب، والراجح عندي أنه الحجر، كون معنى الثَّلْب مأخوذا من الشق، والتراب لا يشق إنما ما يشق هو الحجر.
3. لم يشر المحققان بأن الضبط يشمل الهمزة واللام كما ورد في معجمات العربية، ونصت عليه كتب اللغة، إنما اكتفيا بضبط الهمزة فحسب، وكان الصواب أن يشيرا إلى أن الضبط يشمل الهمزة واللام وليس الهمزة واحدها، وهذا كان من الممكن أن يولد اضطرابا في ضبط بنية هذه اللفظة، ولا يخدم ما تم تحقيقه من ضبط هذه البنية؛ لأن محل الضبط هو الهمزة واللام.

4. وردت هذه اللفظة في نص حديثي شريف تقرر فيه حكم فقهي، وهو يؤيد ما ذهبت إليه في كون معنى الاثلب هو الحجر، إذ ورد أن الولد للفراش، وللعاهرة الأثلب، أي: الحجر في ما يسمى إسلاميا بـ( الرجم)[*].

**حادي عشر**: علق محققا العين على قول الخليل: (( البَثْرُ: خُرّاجٌ صِغارٌ، الواحدة بَثْرَةٌ، وقد بَثَر جلْدُه يَبْثُرُ بَثْراً وبُثُوراً)) بالقول: ((في اللسان بثر يبثر بثرا مثل فرح))[91].

ورد في كتب اللغة ضبط هذا البناء على النحو الآتي، إذ قال أبو عبيد: (( بَثِرَ وجهُه يَبْثَرُ بَثَراً، وبثَر يَبْثُرُ بَثْراً، وهو وجهٌ بَثِرٌ من البَثْر))[92]، وفي التهذيب ((بَثِرَ وَجْهُه يَبْثَر بَثَراً. وَهُوَ وَجْه بَثِر، من البَثَر. وبَثَر يَبْثُر بَثْراً، وبَثُر يَبْثُر بُثُوراً ))[93]، وفي الصحاح (( البَثْرُ والبُثورُ: خَرّاجٌ صغارٌ، واحدتها بَثْرَةٌ. وقد بَثَرَ وجهُه يَبْثُرُ، وكذلك بَثِرَ وجهُه بالكسر، وبَثُرَ بالضم، ثلاث لغات))[94]، وفي مقاييس اللغة ورد أنّ ((الْبَاءُ وَالثَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ انْقِطَاعُ الشَّيْءِ مَعَ دَوَامٍ وَسُهُولَةٍ وَكَثْرَةٍ. قَالَ الْخَلِيلُ: بَثَرَ جِلْدُهُ تَنَفَّطَ. قَالَ الْخَلِيلُ: الْبَثْرُ خُرَّاجٌ صِغَارٌ، الْوَاحِدَةُ بَثْرَةٌ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَصْفَهَانِيُّ: بَثَرَ جِلْدُهُ بُثُورًا فَهُوَ بَاثِرٌ، وَبُثِرَ فَهُوَ مَبْثُورٌ))[95]، وفي المحكم ((البَثْرُ والبَثَرُ خُراجٌ صِغارٌ وخَصّ بَعْضُهُم به الوَجْهَ واحِدَتُه بَثْرَةٌ وبَثَرَةٌ وقد بَثَرَ جِلْدُه ووَجْهُه يَبْثُرُ بَثْرًا وبُثُورًا وبَثِرَ بَثَرًا فهُو بَثِرٌ وتَبَثَّرَ وَجْهُه بَثَرَ ))[96]، وجاء في مختار الصحاح أنّ (( الْبَثْرُ الْكَثِيرُ يُقَالُ كَثِيرٌ (بَثِيرٌ) وَ (الْبَثْرُ) وَ (الْبُثُورُ) خُرَاجٌ صِغَارٌ وَاحِدَتُهَا (بَثْرَةٌ) وَقَدْ (بَثَرَ) وَجْهُهُ بِفَتْحِ الثَّاءِ وَضَمِّهَا وَكَسْرِهَا))[97]، وفي اللسان ((البَثْرُ والبَثَرُ والبُثُورُ: خُرَّاجٌ صِغارٌ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْوَجْهَ، وَاحِدَتُهُ بَثْرَةٌ وبَثَرَةٌ. وَقَدْ بَثَر جِلْدُه وَوَجْهُهُ يَبْثُرُ بَثْراً وبُثُوراً: وبَثِرَ، بِالْكَسْرِ، بَثَراً وبَثُرَ، بِالضَّمِّ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ، فَهُوَ وَجْهٌ بَثِرٌ. وتَبَثَّرَ وَجْهُه: بَثِرَ. وتَبَثَّرَ جلدُه: تَنَفَّط ))[99]، وفي المصباح المنير ((بَثَرَ الْجِلْدُ بَثْرًا مِنْ بَابِ قَتَلَ خَرَجَ بِهِ خُرَّاجٌ صَغِيرٌ ثُمَّ اُسْتُعْمِلَ الْمَصْدَرُ اسْمًا وَقِيلَ فِي وَاحِدَتِهِ بَثْرَةٌ وَفِي الْجَمْعِ بُثُورٌ مِثْلُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ وَتُمُورٍ وَبَثِرَ بَثَرًا مِنْ بَابِ تَعِبَ أَيْضًا

الْوَاحِدَةُ بَثْرَةٌ، وَالْجَمْعُ: بَثَرَاتٌ مِثْلُ قَصَبٍ وَقَصَبَةٍ وَقَصَبَاتٍ وَبَثُرَ مِثْلُ قَرُبَ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ))[100].

وفي هدي ما تقدم يمكن القول :

1. إن لهذه اللفظة ثلاث صور ضبطية لم يورد المحققان منها الا اثنتين ،وكان حريا بهما أن يوردا نص صاحب مختار الصحاح لدقته، واختصاره، وقد ضبطها الفيوميّ ضبطا متقنا، فتمخضت عنه الصور الآتية :

أ. بَثَرَ يَبْثُر من باب قَتَلَ.بَثْراً . ب. بَثِرَ يِبْثَرُ من باب تَعِبَ.بَثَراً . ج. بَثُرَ يَبْثُرُ من باب قَرُبَ.بُثُوراً.

2. إنّ المصدر المشتق منها له ثلاث صور ضبطية لم يشر المحققان إليها، ولم تُذكر في المتن، وكان من إتمام التحقيق التطرق إليها، لكي يتضح ما لم يكن واضحا في ذا المتن، وكان بالتحقيق حاجةٌ إلى مثل هذه الالتفاتة، وهذه الصور هي (البَثْر، والبَثَر، والبُثُور)، ولعل إيراد مثل هذا في حاشية التحقيق كان من شأنه أن يقويه، ويزيده إيضاحا، ودقة، واغناء لما يحتاج إليه المختص، ولاسيما في باكورة العمل المعجميّ العربيّ متمثلا بمعجم العين الذي لا أتوانى في أن أرمي من ينكر نسبته إلى الخليل بالجُنَّة.

3. نصت المعجمات التي عالجت ضبط هذه البنية على مفردها، فأوردت ( البَثْرة، والبَثَرَة ) لكنها لم تورد جمعها إلا المصباح المنير، وقد تعددت صيغ جمعها تبعا لاختلاف ضبط بنيتها المفردة، فجمع " بَثْرَة " بُثُور " التي باب ( خَرَجَ )، أما صيغ الجمع للمفردة التي من باب ( تَعِبَ ) فهي " بَثَرات " على وزان قَصَب، وقَصَبَة وقَصَبَات. في حين أنها لم تورد صيغة الإفراد ولا الجمع لما جاء من باب "قَرُب"

**ثاني عشر**: علق محققا العين على قول الخليل: (( خَسَقَ السهم يَخْسِقُ خَسْقاً وخُسوقاً )) بالقول: (( في المحكم 4/ 385: خَسَقَ السهم يَخْسِقُ خَسْقاً وخسوقا.

وفي اللسان (خسق): القرطاس: أديم ينصب للنصال، ويسمى الغرض قرطاسا، وكل أديم ينصب للنصال فاسمه: قرطاس، فإذا أصابه الرامي. قيل: قرطس)) [101] .

ويبدو أن المحققين قد عمدا إلى إيراد هذا النص، لبيان ضبط هذه اللفظة، ويبدو أن النص الذي علقا به يفتقر إلى الترابط، فالحديث عن خسق، ولكنهما يشرعان ببيان معنى القرطاس، ومن ثم بيان معنى الغرض .

وقد ورد في جمهرة اللغة (( خَسَقَ السهْم الهدفَ إِذا أَصَابَهُ فَتعلق بِهِ وَلم يرتز. وَيُقَال فِي الرَّمْي: أثبت لَهُ كل خاسق وحاب فالخاسق: الَّذِي يتَعَلَّق فِي الهدف والحابي: الَّذِي يمسح الأَرْض حَتَّى يُصِيب الهدف))[102]، وفي التهذيب (( خسق: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَن الأصْمَعِيِّ: إِذا رُمِيَ بِالسِّهَامِ فَمِنْهَا الخَاسِقُ وَهُوَ المقَرْطِسُ، ثَعْلَب، عَن ابْن الأعْرَابِي: رمى فَخَسَقَ: إِذا شَقَّ الجِلْدَ))[103]، وعند ابن فارس أنّ (( خَسَقَ الْخَاءُ وَالسِّينُ وَالْقَافُ لَيْسَ أَصْلًا ; لِأَنَّ السِّينَ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنَ الزَّاءِ، وَإِنَّمَا يُغَيَّرُ اللَّفْظُ لِيُغَيَّرَ بَعْضُ الْمَعْنَى. فَالْخَازِقُ مِنَ السِّهَامِ: الَّذِي يَرْتَزُّ إِذَا أَصَابَ الْهَدَفَ. وَالْخَاسِقُ: الَّذِي يَتَعَلَّقُ وَلَا يَرْتَزُّ. وَيَقُولُونَ – وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ – إِنَّ النَّاقَةَ الْخَسُوقَ السَّيِّئَةُ الْخُلُقِ ))[104]، وفي المحكم ((خَسَقَ السهْم يَخْسِقُ خَسْقاً وخُسُوقاً: قرطس، وخَسَقَ أَيْضا: لم ينفذ نفاذا شَدِيدا، وخَسَقَتِ النَّاقة الأَرْض تَخْسِقُها خَسْقاً: خدَّتها))[105]، وفي المصباح المنير (( خَسَقَ السَّهْمُ الْهَدَفَ خَسْقًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَخُسُوقًا إِذَا لَمْ يَنْفُذْ نَفَاذًا شَدِيدًا))[106]، وفي التاج (( خَسَقَ السَّهْمُ الهَدَفَ يَخْسِقُ من حَدِّ ضَرَب: إِذا أَصابَ الرَّمِيَّةَ، وقَرْطَسَ ونَفَذَ، مثلُ خَزَق))[107].

ومما تقدم تتضح لنا أن لهذا البناء صورتين ضبطيتين تغايرتا تبعا لاختلاف المعنى على النحو الآتي:

1. خَسَقَ ـ يَخْسَقُ إذا كان دالا على عدم نفوذ السهم نفاذا شديدا.
2. خَسَقَ ـ يَخْسِقُ وصفا للنياق
3. لم يتضح الوصف الذي يتعلق بالنياق من خلال ما قدمته المعجمات، وكذلك لم يتضح الوصف الذي يتعلق بنفاذ السهم وتعلقه، وكان حريا أن

يقف المحققان على ضبط هذه البنية على هذا النحو لا أن يوردا نصا من معجم من غير أن يوضحا ما اكتنفه من غموض، فماذا نفهم من قولهم: خَسَقَتِ الناقةُ خُسُوقاً أي: خدتها؟ إذ ما معنى خدّتها؟

4. ساوى صاحب التاج بكلا الضبطين في الدلالة على معنى عدم نفوذ السهم نفوذا شديدا، على الرغم من عدم دقة ما ذهب إليه فلكل مبنى معناه الخاص به، لذلك تغايرت صور الضبط بهذا النحو.

**ثالث عشر**: علق محققا العين على قول الخليل: ((العِلْكِد: الشَّديد العُنُق والظَّهْر، ويقال: رَجُلٌ عَلْكَدٌ وامرأةٌ عَلْكَدَةٌ، ويُثَقَّل الدال عند الإضطرار)) بالقول: (( كذا في الأصول المخطوطة، والتهذيب وفي اللسان: العِلْكِد (بكسر فسكون فكسر) والعُلَكِد (بضم ففتح فكسر) والعَلْكَد (بفتح فسكون ففتح) والعُلْكُد (بضم فسكون فضم) والعُلاكِد بضم العين وكسر الكاف، والعِلَّكْد بكسر العين وفتح اللام مع تشديدها وإسكان الكاف، كله الغليظ الشديد العنق ))[108].

وقد ورد في معجمات العربية (( قَالَ أَبُو الْهَيْثَم العِلْكِد: الداهية والعِلكد: الْعَجُوز. وَقَالَ اللحياني والفرّاء: غُلَام عِلْكِد وعُلاكد وَعَلَكدَ وعُلَكِد: غليظ حَزوّر))[109]، أما ابن فارس فوجد أن هذا البناء مركب من عدة أبنية على وفق نظرية النحت التي كان يقول بها في الأبنية التي جاوزت الثلاث في العربية، فرأى أن (( الْعِلْكَدُّ: الشَّدِيدُ. وَهَذَا مِنْ عَكَدَ، وَمِنَ الْعِلْوَدُّ، وَهُوَ الشَّدِيدُ، وَمِنَ اللَّكَدِ، وَهُوَ تَدَاخُلُ الشَّيْءِ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ))[110]، وفي شمس العلوم عدها أوردها في مادة (كد) فقال: (( العِلَّكَد: الشديد الغليظ))[111]، وفي اللسان اجاد ابن منظور ضبطها حين قال: (( العِلْكِدُ والعُلَكِدُ والعَلْكَدُ والعُلْكُدُ والعُلاكِدُ والعِلَّكْد، كُلُّهُ: الْغَلِيظُ الشَّدِيدُ الْعُنُقِ وَالظَّهْرِ مِنَ الإِبل وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ: هُوَ الشَّدِيدُ عامَّةً، الذكرُ والأُنثى فِيهِ سَوَاءٌ، وَالِاسْمُ العَلْكَدَةُ. والعِلْكِد والعِلَّكْد كِلْتَاهُمَا: الْعَجُوزُ الصَّخَّابة، وَقِيلَ هِيَ المرأَة الْقَصِيرَةُ اللَّحِيمةُ الْحَقِيرَةُ الْقَلِيلَةُ الْخَيْرِ))[112]، وفي القاموس المحيط ((العِلْكِدُ، بالكسر: العَجوزُ الدَّاهِيَةُ، والقصيرةُ اللَّحيمَةُ الحقِيرَةُ، القَليلَةُ الخَيْر،

والعِلْكَدُّ، كقِرْشَبٍّ: الشَّحْمُ. وكعُلَبِطٍ: اللَّبَنُ الخاثِرُ. وكجعفرٍ وزِبْرِجٍ وقُنْفُذٍ وعُلَبِطٍ وعُلابِطٍ: الغَليظُ ))[113]، وكذا ما ورد في التاج[114]. ومما تقدم نخلص إلى جملة من الملحوظات هي:

1. تعدد صور هذا البناء تعددا واضحا مع اتفاق معناه في كل تلك الصور، وتلك الصور الضبطية هي :

- العِلْكِد. العُلَكِد. العَلْكَد. العُلْكُد. العُلاكِد. العِلَّكْد. العَلَّكْد.العِلْكَدّ

وهذه ثمانية صور نصت عليها معجمات العربية، اكتفى المحققان بإيراد ستة منها، وكان ينبغي النص عليها كلها، والذي جعلهما يقتصران على هذه الصور الضبطية الست ربما، لأن معنى الصورتين قد اختلف فصار يدل على العجوز، والمرأة اللحيمة، وإن كان معناه العام باقيا يدور في فلك كل تلك الصور.

2. نص ابن فارس صراحة على أن هذا البناء منحوت من ثلاثة كلمات أدت في النهاية هذا المعنى لأنه لم يعده من الأصول، وهذه الكلمات هي (عَكَدَ، و الْعِلْوَدُّ، و اللَّكَدِ).

3. أورد المحققان عبارة اللسان في النص على ضبط هذا البناء، وهو من أحسن ما فعلاه، لأن الاعتماد على نصوص التهذيب أحيانا يكون غير كاف، ولا دقيق في ضبط نصوص العين التي أكلمت من نصوص التهذيب التي نقلها الأزهري عن العين؛ لأن الأزهري كان له موقف فيه كثير من التعصب والتحامل على العين، وهو الذي أثار بإنكاره نسبة العين إلى الخليل كل ما اعترى العين فيما بعد من إشكالات مازالت تهيمن على كثير من فكر المشتغلين بعلم المعجم، إلى الحد الذي صرفهم عن العناية بالعين متنا ومادةً.

**رابع عشر**: علق محققا العين على قول الخليل: (( الكَحْبُ: البَرْوَقُ بلغة اليَمَن، والحبة منه كحبة)) بالقول: ورد في (( التاج "كحب": الكحب والكحم: الحصرم بالكسر، واحدته: كَحْبَة بهاء، يمانية، وهو البروق. في الأصول

المخطوطة: "فورق" وكذلك في مختصر العين "ورقة 61" . وفي التهذيب 4/ 110. " النورة" . وفي اللسان" كحب": " العورة "))[115]

تناولت معجمات العربية ضبط هذا البناء، فقد جاء في الجمهرة (( كحب: الكحب لُغَة يَمَانِية الْوَاحِدَة كحبة وَهُوَ الحصرم ))[116]، وفي تهذيب اللغة (( قَالَ اللَّيْث: الكَحَب بلُغَة أهل الْيمن النَّوْرَة. والحَبَّةُ مِنْهُ كَحْبَةٌ. قلت: هَذَا حرف صَحِيح. وَقد رَوَاهُ أَحْمد بن يحيى عَن ابْن الْأَعرَابِي قَالَ: وَيُقَال: كحَّب العِنَبُ إِذا انْعَقَد. وَقَالَ ابْن دُرَيْد: الكَحْبُ والكَحْمُ: الحِصْرِمُ لُغَة يَمَانِية. وروى سَلَمة عَن الْفراء: يُقَال: الدَّرَاهِم بَين يَدَيْهِ كاحِبَة إِذا واجهتك كَثِيرَة. قَالَ: وَالنَّار إِذا ارْتَفع لهبُهَا فَهِيَ كاحِبة))[117]، وفي المحيط لابن عبّاد (( الكَحْبُ: الحِصْرِمُ، والحَبَّةُ: كَحْبَةٌ. وهو – أيضاً –: الدُّبُرُ، والفِعْلُ: كَحَبَه))[118]، وفي المحكم (( الكَحْبُ: الحصرم، واحدته كَحْبَةٌ، يَمَانِية. وَقد كَحَّبَ الْكَرم، إِذا ظهر كَحبُه))[119]، وفي اللسان ((كحب: الكَحْبُ والكَحْمُ: الحِصْرِمُ، وَاحِدَتُهُ كَحْبةٌ، يَمَانِيَةٌ. وَقَدْ كَحَّبَ الكَرْمُ إِذا ظَهَرَ كَحْبُه، وَهُوَ البَرْوَقُ، وَالْوَاحِدُ كَالْوَاحِدِ. وَفِي حَدِيثِ الدَّجَّالِ: ثُمَّ يأْتِي الخِصْبُ، فيُعَقِّلُ الكَرْمُ ثُمَّ يُكَحِّبُ، أَي تَخْرُجُ عَناقيدُ الحِصْرِم، ثُمَّ يَطيبُ طَعْمُه. قَالَ اللَّيْثُ: الكَحْبُ بِلُغَةِ أَهل الْيَمَنِ: الْعَوْرَةُ؛ والحَبَّةُ مِنْهُ: كَحْبَةٌ))[120]، وفي القاموس المحيط (( الكَحْبُ: الحِصْرِمُ، واحِدَتُهُ بِهاءٍ، والدبُرُ، وكَحَّبَ الكَرْمُ تَكْحيباً: ظَهَرَ كَحْبُهُ، أو كَثُرَ حَبُّهُ))[121]، وفي التاج (( الكَحْبُ: أَهمله الجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الكَحْبُ، والكَحْم: الحِصْرِمُ، بِالْكَسْرِ، واحدتُهُ كَحْبَةٌ بهاءٍ، يَمانِيَةٌ، وَهُوَ البَرْوَقُ. والكَحْبُ، بِلُغَتِهِمْ أَيضاً: الدبُرُ، بضمّتين. وكَحَّبَ الكَرْمُ تَكْحِيباً: ظَهَرَ كَحْبُهُ، أَي: ظَهَرَ عُنقودُ حِصْرِمه))[122].

وفي هدي ما تقدم يمكن القول :

1. إن نص تعليق المحققين لم يكن منصبا على تحقيق ضبط لفظة (كَحَبَ) وصورها التي اشتقت منها، وتفرعت عنها، بل على ما يبدو كان متعلقا ببيان ضبط لفظة الحِصْرم التي هي شرح للفظة سالفة الذكر، وهذه اللفظة

ليست بها حاجة إلى الضبط، كونها ليست مما يشكل ضبط أولا، ولا هي من صلب النص الذي كان ينبغي العناية بضبطه ثانيا، لذلك لم يكن تعليقهما ذا فائدة، أو بعائد على النص بشيء يفيده ويغنيه، ولذلك أجد ليس من الضروري ذكره، وجعله حاشية كان ينبغي العناية بما هو أهم ولاسيما ما يتعلق بكثير من الأمور التي تركت غفلا في التحقيق ومنها تحقيق الضبط الذي أهملاه في مواضع كثيرة، أو أنهما لم يقفا عند الضروري منه، ووقفا هنا ليضبطا لنا لفظة الحصرم التي لم تكن هي المقصودة بنص الخليل.

2. نصت جمهرة معجمات العربية على أن هذه اللفظة بهذا الضبط هي لغة يمانية، فنسبت اللفظة مع ضبطها إلى اللغة اليمانية.
3. لم تختلف جمهرة معجمات العربية على ضبط هذه اللفظة، وإنما كان الاختلاف في معناها ودلالتها في لغة أهل اليمن، وهذا يقودنا إلى القول: إنّ ما ألحقه المحققان من تعليق لم يعنَ بضبط هذه اللفظة، ولا ضبط دلالتها كما سيأتي بيان هذا الملحظ في فصل لاحق.

**خامس عشر**: علّق محققا العين على قول الخليل: ((حلب: عَناق تُحْلُبَةٌ أي: بِكْرٌ تُحْلَبُ قبل أن يَفْسُدَ لبنُها )) بالقول: ((جاء في المحكم 3/ 268: وشاة تُحلُبة (بضم التاء واللام وبضم التاء وفتح اللام{تُحْلَبة} وبكسرهما { تِحْلِبة }) إذا خرج من ضرعها شيء قبل أن ينزى عليها))[123].

جاء في متون اللغة أنّ ((شَاة تِحْلِبة: تُنزل اللَّبن من غير أَن يقرعها الْفَحْل، وتِحْلِبة الجِلد، وَهُوَ مَا قشره الدابغ مِنْهُ))[124]، وفي التهذيب (( يُقَال عنز تُحْلُبةُ وتِحْلِبَة إِذا دَرَّت قبل أَن تَلِد، وقَبْلَ أَنْ تَحْمِل))[125]، وفيه أيضا ((إذا خرج من ضرع العنز شيءٌ من اللَّبن قبل أَن ينزو عَلَيْهَا التيس قيل هِيَ عَنْزٌ تُحْلُبة وتِحْلِبة، وروى شمر للفراء وعنْزٌ تُحْلَبة))[126]، وفي المحكم (( شَاة تُحْلُبَةٌ وتُحْلَبَةٌ وتِحْلِبَةٌ، إِذا خرج من ضرْعهَا شَيْء قبل أَن ينزى عَلَيْهَا. وَكَذَلِكَ النَّاقة ))[127]، وورد أيضا (( التُّحْلُبة:

شاة تُحْلُبة: أي تحلب قبل السِّفاد. ويقال أيضاً: تُحْلَبَة، بفتح اللام، لغة فيه. وفي لغة أخرى تِحْلَبة، بكسر التاء وفتح اللام))[128]، وفي التاج (( وشَاةٌ تِحْلاَبَةٌ بالكَسْرِ وتُحْلُبَةٌ، بِضَم التَّاء وَاللَّام، و تَحْلَبَةٌ " بفتحهما" أَي التَّاء وَاللَّام،و تِحْلِبَةٌ " بكسرهما" أَي التَّاء وَاللَّام، وتُحْلَبَةٌ مَعَ " ضم التَّاء وَكسرهَا مَعَ فتح اللَّام" ذكر الجوهريّ مِنْهَا ثَلَاثًا، واثنانِ ذكرهمَا الصاغانيّ وهما كَسْرُ التَّاء وفتحُ اللامِ فصار المجموعُ سِتَّةً، وَزَاد شيخُنَا نقلا عَن الإِمامِ أَبي حَيَّانَ ضَمَّ التَّاءِ وَكَسْرَ اللَّام، وفَتْحَ التَّاءِ مَعَ كَسْرِ اللَّام، وفَتْحَ التاءِ مَعَ ضمِّ اللامِ، فَصَارَ المجموعُ تِسْعَةً: إِذَا خَرَجَ من ضَرْعها شَيْء قبلَ أَنْ يُنْزَى عَلَيْهَا وَكَذَلِكَ الناقةُ ))[129] .

وفي هدي ما تقدم من نصوص نخلص إلى جملة من الملحوظات :

1. أورد المحققان ثلاث صور ضبطية في هذه اللفظة كما نقلاها عن المحكم، في حين أن المعجمات والتاج أدقها في ضبطها، نقلت تسع صور لم يورد المحققان منها إلا ثلاث، وهذا وفي مثل هكذا نص قد يولد لَبْساً لدى القارئ فيحسب أن هذه الصور الضبطية هي ما ورد في هذه اللفظة فحسب.
2. تقدم أن معجمات العربية رصدت تسع صور ضبطية لهذه اللفظة، وقد أتقن الزبيدي ضبطها وإيرادها أفضل من كل المعجمات وهي:

أ. التُّحْلُبة. ب . تِحْلِبة . ج .تُحْلَبَة. د. تِحْلَبة. هـ. تُحْلِبة. و. تَحْلِبة. ز.تَحْلُبة. ح. تِحْلابة. ط.تَحْلَبة.

3. لم يقف المحققان على ظاهرة التعدد الضبطي لكثير من ألفاظ العين، ومادته، إذ جل ما آخذ الأزهريّ الخليل عليه يكاد ينحصر في إيراد ضبط لبنية لفظة ما لم ترد إلا عند الخليل بهذا الضبط، أو عدم وورود لفظة ما في مدخلها الصحيح، أو عدم ورود دلالة مفردة ما بدلالتها التي ذكرها الخليل إلا عند الخليل نفسه، أو شرحه مادة لغوية على نحو يغاير ما ورد في شرحها من كلام العرب، ولعل الإخلال بالضبط هو ما جعل

الأزهري يرمي العين بكثير مما رماه به من التصحيف والتحريف، وهذا أمر يحتاج إلى استقراء نصوص العين في جمهرة المعجمات العربية، ولاسيما تلك التي لم ترد فيه، أو تلك النصوص التي وردت فيه ولم يتبين منها المراد، وهي مبثوثة كثيرا في حواشي تحقيق العين.

**. خلاصة البحث وخاتمته**

1. يورد المحققان صورة ضبطية واحدة من غير استقصاء للصور الأخرى التي يحتملها، أو تتعاور على بناء ما، وذلك فيه إرباك، وخطل يوقعنا المتتبع في فوضى كان بمقدور المحققين حسمها منذ اللحظة الأولى بإيراد الصور الضبطية التي نصّت عليها المصادر، ولكن الإعراض عن ذلك يمكن أن يكون بسبب العجلة، وقلة توافر التقانات الفنية التي تعين المحقق في عمله من خلال تيسيرها الوصول إلى مزيد من المصادر ليتأكد المحقق من كل الوجوه الضبطية المحتملة التي لم ينص عليها العين، وأغفلها المحققان .

2. يشير المحققان إلى بعض الصور الضبطية التي وردت في بعض المصادر، وحين الرجوع إلى تلك المصادر نتفاجأ بعدم وجود تلك الصور التي أشار إليها المحققان، وهذا أمر كان ينبغي أن يلاحظاه، ولا يمر عليهما بسهولة، لأنهما من عمالقة أهل العلم اللغوي في عصرنا الحديث، وقد يكون ذلك بسبب الظروف التي أحاطت بتحقيق كتاب العين وطباعته.

3. اعتمادهما الكبير على نصوص العين التي نقلها الأزهري في تهذيب اللغة، وهذه خير وسيلة أعانت المحققين في الوقوف على كثير من الأمور التي ينبغي الوقوف عليها، لكن هذا لم يجعلهما يسلمان قياد عملهما لنصوص التهذيب فقد عدلا كثيرا مما ثبت في العين خلاف ما ذهب إليه الأزهري، وأثبته محقق التهذيب .

4. لم يكن لهما منهج موحد في النقل من المصادر القديمة في النص على الأنماط الضبطية التي تعاورت الأبنية التي علقا عليها، فهما ينقلان تارة عن التهذيب وهذا النقل كان متعلقا في أغلبه بنصوص كاملة لأجل إتمام نص مخطوطات العين، وتارة

ينقلان عن المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، وأخرى عن لسان العرب، لكن ما يلحظ على طبيعة النقل أنهما يوردان النصوص التي توحي باقتصار تلك المصادر على الصور الضبطية التي أورداها في حين أننا عند الرجوع إليها ألفينا خلاف ذلك، إذ ترد أكثر من صورة، ولم يشيرا إلى ذلك، أو يلمحاه إليه، مما قد يربك المتتبع فيوقعه في وهم غير مسوَّغ، وقد يفقد نص التعليق شيئا من الدقة .

5. بالاستقصاء والبحث ألفينا أنّ أغلب المعجمات لا تورد الشواهد اللغوية التي تثبت صحة ضبط ما وترجيحه على ضبط أخر، مع عدم وضوح التعليل المعجمي في الظواهر اللغوية بعامة، والظواهر الضبطية بخاصة، مما يدعونا إلى دراسة ظاهرة التعليل المعجميّ في معجمات العربيّة، وقد يوردون النزر اليسير من تلك الشواهد، ومن ذلك التعليل.

6. انصبَّ تعليق المحققين في بعض المواضع على ضبط لفظة هي غير المقصودة من الضبط، إذ تأتي اللفظة في سياق ألفاظ متعددة يعقبها النص على الضبط، فيقع القارئ في الوهم إذ لا يدري ما اللفظ المقصود؟ مثلما فعلا في قولهما: الكَحَب الحِصرم بالكسر، ومعلوم أن هذه اللفظة ( الحصِرم ) مما لا يُشكل ضبطه ولا يحتاج إلى بيان فيُظن أن اللفظ المقصود هو " الكَحَبَ " وليس الأمر كذلك، وهذا من الخلل المنهجيّ في التعاطي مع هذا الشأن .

7. لم ينتبه المحققان على نحو دقيق ما يمكن أن يولده اختلاف الضبط في البنية الواحدة من تغاير في الدلالة، وهذا له أثر كبير في التشويش على نص متن العين، إذ لم يوثق المحققان عند اختلاف الضبط تلك الدلالة الناتجة عن ذلك .

8. في حالة ذكر المحققين لضبط أبنية الأفعال يذكران ضبط الفعل فحسب، وذكر ذلك قد يكون مستوفيا لكل صوره الضبطية، وقد لا يكون، إلا أن الملاحظ أنهما يعرضان عن ضبط المصدر الذي تتنوع صوره الضبطية أيضا على نحو ما فعلا في ذكرهما ضبط الفعل " ذخر "، فقد ورد لمصدره ثلاثة صور ضبطية لم يذكراها في تعليقهما، ولا ذُكرت في متن العين، إذ هي ( البَثَر، والبَثْر، والبُثُور ) وهذا ملحظ

مهم لا ينبغي إغفاله، وكان من الجدير بالمحققين الوقوف على هذا، لأنه مما يحتاجه المعجم كي يتم تحقيقه تحقيقا يستوفي شروط التحقيق المتعارف عليها .

9. يكتفي المحققان في بعض المواضع بالتعليق على عين الكلمة سواء أكانت فعلا أم اسما، والضبط يأتي في المصادر التي استقيا منها تعليقهما ليشمل فاء الكلمة وعينها، لأنهما مما أختلف ضبطه، وأشكل، وهذا ملحظ مهم يقودنا إلى القول: بأن المحققين لم يتناولا ضبط الكلمة بكل أجزائها، وإنما اكتفيا بضبط جزء منها، في حين أن باقي الأجزاء بها حاجةٌ إلى بيان ما يتعاورها من ضبط، فضلا عما أورده المحققان، وهذا أمر كان ينبغي التثبت منه على نحو دقيق، لكي لا يكون ذلك النقد المتعلق ببناء الكلمة معوزا مفتقرا إلى مزيد إيضاح، وبيان، ويكون التحقيق معوزا مفتقرا إلى ذلك أيضا، ولا يحقق الفائدة المرجوة للمتن المعجميّ المحقَّق.

10. عدم انتباه المحققين إلى سريان بعض التصحيفات في المعجمات العربية وبقيت إلى يومنا هذا، على نحو ما ورد في بيان معنى ( البُتّم ) فقد وردت في معظم المعجمات في تعريفه أنه " جيل " ولكن عند التحقق بالرجوع إلى كتب الجغرافيا والمواضع وجدناه (جبلا ) والغريب أن هذا التصحيف ظل ساريا ولم ينبته إليه أحد حتى المحققين حين علقا على هذه المادة اللغوية.

وخلاصة ما بدا لنا في هذا الفصل أن كثيرا من النقودات المتعلقة بضبط الأبنية التي علق بها المحققان بها حاجة إلى إعادة استقراء، وتتبع؛ لأجل أن يستوي تحقيق هذا السفر اللغوي العظيم على سوقه، ويعاد نشره وفق ما اثبتناه من نقودات تتعلق ببنى الألفاظ وتحقيق ضبطها، وقد ألفينا كثيرا من مواضع الخلل التي لا تنتقص من جهد المحققين بل تكمله، وتضيف عليه ما نرى أنه يخدم هذا المعجم الكبير، ونلتمس كل العذر لهما لما اكتنف تحقيق العين وطباعته من صعوبات، ومشكلات عديدة، ولسنا ندعي في هذا العمل غير أننا حاولنا إكمال التحقيق، أو بالأحرى تكميله بما يتناسب وقيمة هذا السفر اللغوي المهم.

**هوامش:**

(1) ينظر: نقد ضبط البنية في المعجم الوسيط دراسة معجمية تحليلية ( بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ).

(2) العين: 3/ 17، الحاشية رقم ( 8) .

(3) تهذيب اللغة: 3/ 265 .

(4) ينظر: ديوان لبيد( ط.دار صادر ): 169.وجاء في شرح هذا البيت:
يروى : بأخرة الثلبوت وكذلك رواه الأصمعي ، وروى أيضاً : يرباً فوقها طوراً مرابيء خوفه آرامها . ويروى : قفراً مراقب خوفها آرامها . الأحزة : جمع حزيز وهو المكان الغليظ المستدق . والأخرة : مطمئنات من الأرض تكون كالوهدة بين الربوتين . الثلبوت : موضع . يرباً : يعلو فوق الأحزة مخافة رام أو طارد . المراقب : المواضع المشرفة . الآرام: أعلام ينصبونها على الطرق ؛ يصعد الحمار هذه الآكام كالربيئة لها أي كالحافظ وإنما خوف هذه المراقب أعلامها لما يكون خلفها من صائد وغيره ؛ ومراقب بالرفع خبر وآرامها مبتدأ ؛ ومراقب بالنصب تابعة لما قبلها أي قفراً ؛ وخوف خبر وآرام مبتدأ .

(5) الصحاح ( ح ز ز ).

(6) ينظر: كتاب سيبويه :3 / 605 .

(7) ديوان كثير عزة( ط. د. إحسان عباس ): 388 .

(8) المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 500 .

(9) ينظر: المخصص: 3/ 53 .

(10) النهاية في غريب الحديث والأثر: 1/ 378 .

(11) لسان العرب ( ح ز ز )

(12) القاموس المحيط ( ح ز ز ) .

(13) تاج العروس ( ح ز ز ) .

(14) ينظر: تهذيب اللغة :4/ 272، ونص ما في التهذيب هو (( الحَدْرَةُ: جِرْمُ قَرْحَةٍ تَخْرُجُ بِبَاطِنِ جَفْنِ العَيْنِ، وقَدْ حَدَرَت عَيْنُه حَدْراً))

(15) ينظر: لسان العرب ( ح د ر ).

(16) العين: 3/ 178، الحاشية رقم ( 7).

(17) تهذيب اللغة: 4/ 236.

(18) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 3/ 1357.

(19) لسان العرب ( ح د ر ).

(20) تاج العروس ( ح د ر ).

(21) ينظر: العين: 3/ 178، الحاشية رقم ( 2).

(22) الفصيح: 302.
(23) ينظر: تهذيب اللغة: 5/ 6.
(24) ينظر: المصدر نفسه: 5/ 7.
(25) مقاييس اللغة: 2/ 294.
(26) المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 302.
(27) مشارق الأنوار في صحاح الآثار: 285/1 .
(28) لسان العرب ( ر ح ل ).
(29) القاموس المحيط ( ر ح ل ).
(30) ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر ( ر ح ل ).
(31) تاج العروس ( ر ح ل ).
(32) العين: 5/ 121، الحاشية رقم ( 1).
(33) تهذيب اللغة :11/ 296.
(34) لسان العرب ( ش و ب ).
(35) تاج العروس ( ش و ب ).
(36) ينظر: العين: 5/ 350، الحاشية رقم ( 1).
(37) تهذيب اللغة: 2/ 181.
(38) المخصص: 4/ 483.
(39) القاموس المحيط ( كنثة ).
(40) تاج العروس ( ك ن ث ).
(41) المصدر نفسه ( ك ن ث ).
(42) الإنباء في تاريخ الخلفاء: 275.
(43) ينظر: أساس البلاغة ( ك ب س ).
(44) العين / 5/ 309، الحاشية رقم (2).
(45) نوادر أبي مسحل الأعرابي:
(46) غريب الحديث ( للحربي ): 2/ 858.
(47) ديوان الأدب: 1/ 165.
(48) تهذيب اللغة: 7/ 239 .
(49) ينظر: المحيط في اللغة: 377/1 .

(50) ورد الحديث في: شرح صحيح البخاري لابن بطال :1/ 335، والاستذكار، لابن عبد البر:1/ 361، و المعْلم بفوائد مسلم :1/ 356، 502 .

(51) مقاييس اللغة: 4/ 463 .

(52) المحكم والمحيط الأعظم: 5/ 270 .

(53) شمس العلوم في دواء كلام العرب من الكلوم: 8 / 5296.

(54) ينظر: لسان العرب ( خ ي ف ).

(55) ينظر: القاموس المحيط ( ف ي خ ).

(56) تاج العروس ( س ك ر ج ).

(57) العين: 4/ 277، الحاشية رقم ( 3).

(58) تهذيب اللغة: 7/ 186.

(59) المحيط في اللغة: 1/ 367.

(60) القاموس المحيط ( ن ف خ ).

(61) العين: 7/ 143.

(62) ينظر: ديوان الأدب: 3/ 355.

(63) المخصص: 2/ 297 .

(64) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 6/ 3871.

(65) مختار الصحاح ( ص ي د ).

(66) لسان العرب ( ص ي د ).

(67) المصباح المنير ( ص ي د ).

(68) تاج العروس ( ص ي د ).

(69) معجم اللغة العربية المعاصرة: 2/ 1340.

(70) العين: 8 / 123.

(71) ديوان امرئ القيس :21.

(72) تهذيب اللغة: 202/14.

(73) المحكم والمحيط الأعظم: 9/ 491.

(74) شمس العلوم في دواء كلام العرب من الكلوم :2/ 754.

(75) لسان العرب ( ت ف ل ).

(76) تاج العروس ( ت ف ل ).

(77) العين: 8/ 227.

(78) الفصيح: 317.
(79) الدلائل في غريب الحديث ( للسرقسطي):3/ 1134.
(80) ينظر: الدلائل في غريب الحديث ( للسرقسطي):3/ 1134.
(82) ينظر: ديوان الأدب: 266/1.
(83) ديوان رؤبة: 135.
(84) تهذيب اللغة: 67/15.
(85) المحيط في اللغة: 2/ 412.
(86) الصحاح ( ث ل ب ).
(87) المحكم والمحيط الأعظم: 130/10.
(88) النهاية في غريب الحديث والأثر: 1/ 23.
(89) لسان العرب ( ث ل ب ).
(90) تاج العروس ( ث ل ب ).
(91) العين: 8 / 222، الحاشية رقم (31) .
(92) الغريب المصنف: 2/ 486.
(93) تهذيب اللغة: 60/15.
(94) الصحاح ( ب ث ر ).
(95) مقاييس اللغة: 1/ 196.
(96) المحكم والمحيط الأعظم: 144/10.
(97) مختار الصحاح ( ب ث ر ).
(99) لسان العرب ( ب ث ر ).
(100) المصباح المنير ( ب ث ر ).
(101) العين: 4/ 184.
(102) جمهرة اللغة: 1/ 598.
(103) تهذيب اللغة: 7/ 13.
(104) مقاييس اللغة: 2/ 181.
(105) المحكم والمحيط الأعظم: 4/ 531.
(106) المصباح المنير ( ح س ق ).
(107) تاج العروس ( ح ز ق ).
(108) العين: 2/ 306، الحاشية رقم ( 134).

(109) تهذيب اللغة: 3/ 195.
(110) مقاييس اللغة: 4/ 361.
(111) شمس العلوم في دواء كلام العرب من الكلوم: 7/ 4737.
(112) لسان العرب ( ع ل ك د ).
(113) القاموس المحيط ( ع ل ك د ).
(114) ينظر: تاج العروس ( ع ل ك د ).
(115) العين: 3/ 65، الحاشية رقم (3)
(116) جمهرة اللغة: 1/ 283.
(117) تهذيب اللغة: 4/ 68.
(118) المحيط في اللغة: 175/1.
(119) المحكم والمحيط الأعظم: 49/3.
(120) لسان العرب ( ك ح ب ).
(121) القاموس المحيط ( ك ح ب ).
(122) تاج العروس ( ك ح ب ).
(123) العين: 3/ 237، الحاشية رقم (2)
(124) جمهرة اللغة: 3/ 1246.
(125) تهذيب اللغة: 5/ 55 .
(126) المصدر نفسه: 5/ 57.
(127) المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 354.
(128) شمس العلوم في دواء كلام العرب من الكلوم: 3/ 1552.
(129) تاج العروس ( ح ل ب ).

**المصادر والمراجع**


- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت . لبنان، د.ت.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321هـ) ،تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، 1987 م.

- الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني ( 206هـ)، تحقيق: إبراهيم الابياري، مراجعة: محمد خلف أحمد، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر ـ القاهرة، 1974م.
- تهذيب اللغة، لآبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (370 هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، 2001م.
- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (350هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، 2003 م
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عبّاس، ط1، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، 1971م.
- ديوان الكميت بن زيد الاسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طُريفيّ، ط1، دار صادر، بيروت ـ لبنان، 2000م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، دار صادر، بيروت ـ لبنان، د.ت.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (573هـ) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، و دار الفكر، دمشق ـ سوريا 1999م.
- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ( 400 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، 1987 .
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ( 175 هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، د. مهدي المخزومي، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ـ العراق ،1981 م.
- غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (224هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالمعين خان، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن ـ الهند، 1964 م.
- غريب الحديث ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق ( 285 هـ)، تحقيق: د.سليمان ابراهيم العايد، ط1، جامعة أم القرى، مكة ـ المملكة العربية السعودية، د.ت.

- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي (388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي, وخرّج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 1982م.
- الفرق بين الحروف الخمسة، لابن السيد البطليوسي ( 521 هـ)، تحقيق: د.علي زوين، ط1، مطبعة العاني، بغداد ـ العراق، د.ت
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ( 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2005 م
- كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر ( 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، 1988م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الأفريقى (711هـ) ط 3، دار صادر، بيروت ـ لبنان، 1994 م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ( 458هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،2000 م.
- المحيط في اللغة، لكافي الكفات الصاحب بن عباد ( 385 هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، د.ت.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ـ لبنان، 1999م
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، 1996 م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، د. ت .

- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، ط2، دار صادر، بيروت . لبنان، 1995م.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، بيروت . لبنان، 1979م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت . لبنان، 1979م.